منظمات المجتمع المدني:

مستقبلنا مع مبادرة الرئيس

• المبادرة التي أطلقها فخامة الرئيس علي عبدالله صالح لتطوير النظام السياسي هي الأهم والأوسع في مجالها ومضامينها.. وقد دعا كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني للمشاركة في الحوار والمناقشات حول ما تضمنته المبادرة من مقترحات.

«الميثاق» استطلعت آراء عدد من ممثلي منظمات المجتمع المدني حول تلك المبادرة ومضامينها، وهذه هي الحصيلة:

استطلاع/فائز البخاري

المرأة في كل الأحزاب تقف إلى جانب المبادرة

رئيسة اتحاد نساء اليمن:

حان الوقت لتبتعد المعارضة عن المزايدات

رئيس جمعية رعاية الشباب:

طرح المبادرة على الأحزاب والمنظمات المدنية تجعلنا لا نخاف على المستقبل

رئيسة القطاع النسوي بحزب التحرير:

متفائلون بهذه المبادرة.. ونتمنى أن توصلنا إلى أماكن صنع القرار

□ وقد بدأت الحديث الاستاذة رمزية الإرياني –رئيس اتحاد نساء اليمن، حيث قالت:

– نحن في اتحاد نساء اليمن، قد اعتدنا على أن فخامة الأخ الرئيس هو صاحب المبادرات الايجابية في كل الأوقات، ولهذا لم نستغرب لهذه المبادرة الكريمة التي يقدمها الآن بل نؤكد بدورنا أنها جاءت في الوقت المناسب لتصنع حلولاً بديلة لكثير من الاشكاليات المطروحة على الساحة اليوم.. كما أن هذه المبادرة قد فتحت الباب واسعاً ليدلي كل حزب بدلوه، ولتقدم كل منظمة من منظمات المجتمع المدني رؤاها حول هذه المبادرة التي تضمنت أشياء عدة كُنا نطالب بها من قبل، وفي مقدمة تلك المطالب والتي تهمنا بشكل مباشر في اتحاد نساء اليمن، تخصيص نسبة ١٥٪ من مقاعد مجلسي النواب والشورى للنساء.

وهذا بحد ذاته تحقيق حلم طالما تمنينا تحققه من قبل، والآن هو يطرح من قبل أعلى رأس في السلطة، فيجب على كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني أن يسعوا لتحقيق ذلك وإخراجه الى حيز الوجود، فالكرة في مرماهم، وفخامة الأخ الرئيس قد طلب منهم جميعاً ابداء رأيهم حول ذلك، والوقوف معاً حول طاولة واحدة مع المؤتمر وحكومته للحوار حول كافة المقترحات التي قدمها فخامته ضمن مبادرته الكريمة لإجراء تعديلات دستورية.

وأضافت برأيي أنه قد حان الوقت لأن تبتعد كل الأحزاب عن المزايدات ولتدلي بصدق برؤيتها حول مجمل المقترحات التي قدمها الأخ الرئيس بشكل واضح وصريح ليعرف الشعب بأكمله من يقف معه ومن يقف ضده، فالمقترحات كافة تُعد محكاً لمصداقية كل حزب أو منظمة.

خطوة جبارة

□ من جانبه تحدث الدكتور قاسم الطويل –رئيس الجمعية اليمنية لرعاية الشباب، بالقول:

مبادرة الأخ الرئيس تضمنت مقترحات مميزة لها وقعها وأبعادها، رغم أن بعض تلك المقترحات قد سبق طرحها، إلاّ أن الجديد في ذلك الآن أنها تطرح على كافة الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني من أجل الحوار حولها واقرارها دستورياً، بمعنى الموافقة عليها لتكون ضمن دستور الجمهورية اليمنية، وهو ما سيجعل من الموافقة على أي منها يأخذ بعداً راسخاً ولا يمكن الاستغناء عنه إلاّ باستفتاء شعبي.

وقال: برأيي أفضل أن تعود الفترة الرئاسية الى خمس سنوات، حتى اذا ابتلانا الله بمن لا يحسن قيادة البلاد، نستطيع عندها تحمل هذه الفترة حتى تأتي انتخابات أخرى فنختار بدلاً عنه من يسوس البلاد بحكمة واقتدار كما هو دأب الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية الذي عودنا دائماً على قيادة البلاد والتقدم بها من حَسن الى أحسن.

مضيفاً أن ما تطرقت اليهَ المبادرة بشأن انشاء وتخصيص شرطة محلية صوات ١٠٠٪، وأمر لا غبار عليه، كونه سيحد من الحوادث التي تحصل جراء الجهل بطبيعة المناطق اليمنية المختلفة والمتعددة بعاداتها وتقاليدها.

وتخصيص شرطة محلية لكل مديرية ومحافظة من أبنائها خطوة جبارة لمعالجة مثل تلك المشاكل، وكذلك ترسيخ للحكم المحلي، خاصة اذا علمنا أن الشرطة المركزية ستظل كما هي صمام أمان للشعب بأكمله كما هو الحال بالنسبة للجيش الوطني حامي المكتسبات الوطنية ومنجزات الثورة والوحدة وحارس الديمقراطية.. وهذا يشعرنا بأننا لا نخاف على المستقبل في ظل هذه المبادرة اذا ما تم الاتفاق على بنودها وضمنت دستورياً، بل على العكس من ذلك ستكون صمام أمان لكافة القوى السياسية، وطريقاً ممهداً لكل طامح من أفراد شعبنا اليمني، الذي كرس وقته وجهده ونضاله لصناعة المنجزات جنباً الى جنب مع القيادة السياسية، وهو اليوم يشاركها كل آمالها وطموحاتها وتصوراتها ومقترحاتها.. وآمل أن تكون المبادرة محل اجماع كل القوى في الساحة.

إدراك ووعي

□ الاستاذة حورية مشهور –نائب رئيس اللجنة الوطنية للمرأة أكدت أن مبادرة الأخ الرئيس لم تأت من فراغ، ولم تأت أيضاً عبثاً، بل جاءتَ عن ادراك ووعي منَ قبل القيادة السياسية بالحاجة الى تقديم وإحداث بعض التعديلات التي تلبي حاجة موجودة لدى قطاعات واسعة من الشعب، خاصة ايجاد نسبة محددة للمرأة في أعلى قمة للسلطة التشريعية «مجلسي النواب والشورى».. وهذا بحد ذاته تقدم كبير في طريق المشاركة الفاعلة للمرأة، وايصالها الى اماكن صنع القرار.. وتقول:

– نحن كُنا قد كونا «تحالف وطني» يعمل لزيادة نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات المحلية والبرلمانية كمرشحة وليس كناخبة، وضم التحالف عدداً كبيراً من النساء من مختلف الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، لكنَّا للأسف صدمنا بالتهميش المتعمد من قبل بعض الأحزاب التي تسعى الى اقصاء المرأة وابعادها عن حلبة السياسة.

واليوم المرأة اليمنية بعموم المحافظات والمديريات والمدن والأرياف تعتبر هذه المبادرة انتصاراً لها، وخطوة فاعلة وجدية في طريق اثبات المشاركة الفاعلة للمرأة في أماكن صنع القرار، وهي في الوقت نفسه تنظر الى هذه المبادرة على أنها اعتراف ضمني بقدرة المرأة وكفاءتها لإدارة العديد من المرافق الحكومية مثلها مثل أخيها الرجل، خاصة اذا علمنا المواقف الواضحة والصريحة لفخامة الأخ الرئيس والتي يقف من خلالها دائماً وأبداً الى جانب المرأة.

ونثمن عالياً مجمل ما جاء أو تضمنته مبادرة الأخ الرئيس من مقترحات، ونتمنى أن نرى عاجلاً وقد تم الاجماع عليها وصارت مواداً أساسية ضمن مواد دستور الجمهورية اليمنية.

قناعة تامة

□ من جانبه قال جمال الشامي– مدير المدرسة الديمقراطية :

– إن مجمل ما جاءت به وتضمنته مبادرة فخامة الأخ الرئيس ايجابي الى أبعد الحدود، وأرى في طرح هذه المبادرة قدراً كبيراً من الديمقراطية التي يتمتع بها فخامته، خاصة وهو لم يأت بها من فراغ، بل أتى بها بعد أن سمع كلاماً كثيراً يدور حول تحميل رئيس الجمهورية كل شيء وكل قصور أو خلل يحصل داخل في البلاد، وقد أراد بطرح المبادرة أن يقطع ألسنة المرجفين والمزايدين، بحيث يختارون النظام الذي يريدون، هذا اذا وافقهم الشعب، وبعد ذلك يتحملون تبعات اختيارهم، ولا يسعهم بعد ذلك أن يلوموا أحداً سوى أنفسهم.

الأخ الرئيس يود أن يثبت مفاهيم الديمقراطية وأن يرسي دعائمها، وبالتالي فهو يتبنى أي مقترح يسمع به أو يصل إليه ولو لم يكن على قناعة تامة به، ليعطي للديمقراطية بُعدها الحقيقي، وليوضح للجميع كيفية التعامل الصحيح مع آراء الآخرين ولو لم يقتنع بها، لكن أخضعها للاستفتاء، وما أقره الشعب فنحن معه، وما نبذه فنحن ضده، وهذا هو ديدن الأخ الرئيس في كل قراراته، فهو لم يتخذ قراراً أحادياً في أي أمر من الأمور التي تتعلق بمصير الوطن، بل كان ولايزال الرجل الشوروي الديمقراطي الأول الذي يأخذ برأي أهل الحل والعقد، ويسأل المشورة حتى من معارضيه، لعلمه أن الوطن ليس ملكاً لأحد، وأن السلطة ليست حكراً على حزب بعينه، والأمر دولٌ في ذلك.

وأتمنى من كافة الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، خاصة العاملة في مجال الديمقراطية وحقوق الانسان، أن تتبنى المبادرة بقدر عال من المسئولية الوطنية بعيداً عن المناكفاتّ والمزايدات.

دفعة قوية

□ وفي هذا الصدد تحدثت انتصار سنان –رئيس القطاع النسوي بحزب التحرير– رئيس المحور السياسي باللجنة الوطنية للمرأة، قائلة:

– ما لحظته ولمسته لدى الكثير من الأحزاب والمنظمات خاصة القطاعات النسوية، الترحيب الكامل لمجمل مقترحات مبادرة الأخ الرئيس، وما أتمنى أن يحصل هو أن يتم تجسيد تلك المقترحات فعلاً على أرض الواقع، وألا تكون تلك المقترحات مجرد وسيلة للمزايدة وحصر الآخر في بوتقة حرجة، خاصة الأحزاب التي لا تؤمن بالمشاركة السياسية للمرأة.

وبرأيي أن تخصيص نسبة ١٥٪ من مقاعد مجلسي النواب والشورى للنساء سيضع معظم الأحزاب السياسية في موقف محرج، لأنها تؤمن أن المرأة لا تصلح إلاّ للعمل المنزلي، والبعض يؤمن بذلك ولا يصرح به، لكنه يتبدى للعيان وقت الانتخابات حين تنزل قوائم مرشحيهم خالية من أسماء النساء، وهي الآن ورقة رابحة ليس للحزب الحاكم فقط، بل للمرأة اليمنية عموماً، حيث والاستفتاء على هذه المبادرة بما تضمنته من مقترحات والموافقة عليها سيعطي المرأة اليمنية دفعة قوية في سبيل التقدم والوصول للمشاركة الفعلية في أماكن صنع القرار.

وحقيقة المرأة اليمنية في كافة الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني تقف بصدق ووضوح الى جانب هذه المبادرة، وقد لمست من كل اخواتي في القطاعات النسوية لكل الأحزاب ترحيباً واسعاً وكبيراً بهذه المبادرة التي تضمن لهن نيل جزء من حقوقهن المشروعة، والتي بالموافقة عليها باستفتاء شعبي واسع ستنال المرأة اليمنية حقاً مشروعاً، وسوف تثبت أقدامها دستورياً في المسار الصحيح للمشاركة الفاعلة في السلطة التشريعية، والأماكن العليا لصناعة القرار.

واعتبرت انتصار سنان هذه المبادرة بكل مضامينها انتصاراً لكل الوطنيين والمناضلين والشرفاء من أبناء هذا الشعب الذي ضحى بالغالي والنفيس من اجل عزة وكرامة هذا الوطن الغالي.

مشاركة فاعلة

□ بدورها تتحدث الأخت رميلة شاهر الآنسي– المدير العام التنفيذي بمؤسسة الصالح الاجتماعية للتنمية.. قائلة:

– ما تضمنته مبادرة الأخ الرئيس يُعد خطوة متقدمة في المسار الديمقراطي الذي تبناه فخامته وعمل على تجسيده في كل مواقفه وأفعاله.. أن يطرح الرئيس تلك المبادرة للحوار حولها مع الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني للاتفاق عليها أو تعديلها أو إلغائها بالاجماع أو الأغلبية، ومن ثم انزالها واخضاعها لاستفتاء شعبي عام، هذا بحد ذاته عمل جبار ولا يقوم به إلاّ عظيم، ولا يصدر إلاّ من رجل عرك الحياة وساسها واستخلص ذلك من تجربة ليست بالهينة.. أنا أجزم أن تحويل السلطة المحلية الى حكم محلي فعلي يشمل كافة المجالات، سيعطي الديمقراطية دفعة قوية في مسار حكم الشعب نفسه بنفسه، وسيضمن لكافة المناطق ادارة شئونها بما يكفل لها الاستقرار والابتعاد عن الفساد والعشوائية وعدم الشعور بالاضطهاد أو السيطرة من قبل آخرين.. ناهيك عن تولد القناعة التامة من خلال جمع وتصريف الموارد المالية محلياً لدى كافة المواطنين الذين لن يشعروا أن هناك من يأخذ أموالهم ويتصرف بها عبثاً أو يغدقها على غير أهلها.

وأوضحت الآنسي أن دعوة الأخ الرئيس منظمات المجتمع المدني للمشاركة في الحوار وابداء الرأي حول مجمل المقترحات التي تضمنتها المبادرة يُعد انتصاراً كبيراً لمنظمات المجتمع المدني، كون رأس القيادة السياسية يدعوهم لابداء رأيهم ويمكنهم من المشاركة الفاعلة في قضايا مصيرية تهم كافة افراد الشعب.

الى ذلك فقد اعتبرت رميلة الآنسي أن المبادرة ستعمل على تطوير النظام السياسي في اليمن، وستجعله فنار هداية لجميع دول المنطقة، وقدوة يقتدي بها كل الاشقاء والاصدقاء.

حان الوقت

□ هذا وكان قد عقدت قبل رمضان جلسة محاكمة لقيادات احزاب اللقاء المشترك في الندوة التي نظمها منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان، وبدت دفوع قيادات المشترك مخجلة وهي تدافع عن مواقف أحزابها.. قضية تخصيص حصص معينة لترشيح النساء في الانتخابات القادمة، حيث ذكر عبدالوهاب الآنسي أمين عام التجمع اليمني للاصلاح أن نظام «الكوتا» نظام غربي، معرباً عن عدم موافقته وحزبه على تخصيص حصص محددة لترشيح النساء.. بينما ارجع سلطان العتواني أمين عام التنظيم الوحدوي الشعبي الى معارضته لـ«الكوتا» أن العقبة الأساسية أمام مشاركة النساء في الحياة السياسية الى التركيبة الاجتماعية، وقال: إن «الكوتا» لن تشكل حلاً لهذه الاشكالية.. فيما هرب محمد المقالح عضو اللجنة المركزية الى مطالبة النساء بالوقوف الى جانب أحزاب اللقاء المشترك في مطالبتها بنظام القائمة النسبية.. لا «الكوتا».

بدورها هاجمت الكاتبة سُهى باشرين» مواقف أحزاب اللقاء المشترك من ترشيح النساء ودعمهم مبتدئة بعبد الوهاب الآنسي أمين عام حزب الاصلاح.. إذ وجهت له تساؤلات تقول فيه: هل «الكوتا» نظام غربي ونظام القائمة النسبية التي تطالبون بها ليس نظاماً غربياً؟! أو ليست فكرة الديمقراطية والعمل الحزبي والانتخابات هي فكرة غربية أيضاً؟!! وعقبت على ذلك قائلة بنوع من السخرية: على حد علمي أنه لم يطبق أحد من الخلفاء الراشدين نظام القائمة النسبية ولم يتم أي اقتراع عن طريق الصندوق في عهد الخلفاء الراشدين ووجهت باشرين استفسارات الى قيادات تلك الأحزاب تقول لهم فيها: اذا كنتم صادقين بالفعل في مطالبكم بالاصلاح والتغيير، فأقول لكم أن الاصلاح يبدأ من الداخل، ولستم بحاجة للتعذر بموقف الحزب الحاكم يجب عليكم أن تقوموا أولاً بالخطوة الايجابية لترجمة مطالبتكم بالمواطنة المتساوية الى واقع عملي واذا كنتم تعتبرون مطالبكم حقاً، فمطالب النساء أيضاً حق.

نائب رئيس اللجنة الوطنية للمرأة:

المبادرة عززت الأمل لدى المرأة بنيل حقوقها المشروعة

مدير المدرسة الديمقراطية:

أتمنى من الأحزاب أن تتبنى المبادرة بمسئولية وطنية بعيداً عن المناكفات

المدير التنفيذي بمؤسسة الصالح:

تمكن منظمات المجتمع المدني من المشاركة الفاعلة في تهم الوطن